

ملخص تقرير الأمين العام التحذير المبكر والتقييم ومسؤولية الحماية

في 17 تموز / يوليو 2012، اصدر الأمين العام بان كي مون تقريره تحت عنوان "التحذير المبكر والتقييم ومسؤولية الحماية" في جهدٍ يهدف إلى نظر الجمعية العامة بشكلٍ إضافي بمسؤولية الحماية بما يتماشى مع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي لعام 2005.

توصية التقرير

يشكل تقرير الأمين العام تفويضاً للمتابعة في الفقرات 138 و139 و140 من الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي لعام 2005. ويستكشف التقرير مجالات التحذير المبكر والتقييم في سياق هذه البنود الثلاثة.

الفقرة 138 من الوثيقة الختامية تشير بوضوح إلى أن قادة الدولة والحكومة تلتزم "بدعم الأمم المتحدة من خلال إنشاء قدرة تحذير مبكرة".

الفقرة 139 تشير إلى أن التدابير السلمية والاحترافية تحت الفصول 6 و7 و8 تكون فعالة إذا تم تطبيقها مبكراً وهي مصممة وفق الظروف المحددة. يُعتبر التحذير المبكر والتقييم حاسمين في هذا السعي.

بالإضافة إلى ذلك، تلحظ الفقرة 139 أن الدول الأعضاء الساعية إلى مساعدة سواها من الدول الأعضاء تبني القدرة على حماية سكانها من الجرائم الأربع ومساعدة "الدول التي تعاني الضغط قبل اندلاع الأزمات والنزاعات" وتستلزم تحذيراً مبكراً فعالاً وآليات تقييم غير منحاز.

ختاماً، الفقرة 139 تلحظ أيضاً أن الدول ستتصرف بشكلٍ "فوري وحاسم.. في حال أثبتت الطرق السلمية عدم نجاعها والسلطات الوطنية تفشل بوضوح في حماية شعوبها". ويجب أن يحظى اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل المشترك بإبلاغ دقيق وتقييم مبكر غير منحاز على أساس كل حالة على حدة.

الفقرة 140 تكرر الدعم لمكتب المستشار الخاص لتجنب الإبادة والذي يلعب دوراً في التحذير المبكر والتقييم.

الفجوات والقدرات

يسلط تقرير الأمين العام الضوء على الفجوات والقدرات التي تواجه آليات التحذير المبكر والتقييم ضمن نظام الأمم المتحدة. ويشير التقرير إلى "الدروس الصعبة من التسعينات" وبشكلٍ خاص فشل القدرة التحليلية للأمم المتحدة في حالات رواندا وسريبيونكا. وقد أثبت "الضعف المزمن" في تبادل المعلومات الناقصة بين الدول الاعضاء ووكالات الأمم المتحدة أنها مأساوية في الحالتين بالإضافة إلى عوامل أخرى.

في مناقشة قدرات نظام الأمم المتحدة، وجد التقرير أنه ما من نقص في المعلومات بما أن قسم القضايا السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريق "إطار العمل" وقسم عمليات حفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كلها تملك تحليلاً للمعلومات وآليات للتحذير المبكر.

ومع ذلك، تظهر ثلاث فجوات أساسية:

- 1- النقص في تبادل المعلومات والتحليل بين الفاعلين المذكورين سابقاً وفي الأمم المتحدة بما فيها الدول الأعضاء، ككل.
- 2- لا تقوم الآليات الموجودة والتي تُعنى بجمع المعلومات وتقييمها بهدف التحذير المبكر بتحليلها من منظور مسؤولية الحماية بل أنها ترى النزاعات في مصطلحات أوسع.
- 3- تتطلب الأمم المتحدة "ادوات للتقييم والقدرة لتأمين الفعالية وتماسك النظام في نطاقه الواسع" في تطوير الاستجابات لحالات مسؤولية الحماية تحت الفصول 6 و7 و8 من شرعة الأمم المتحدة.

يشير التقرير إلى أهمية "تدقيق المعلومات بالاتجاهين" بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مما يساعد في ردم الهوات التي تمت الإشارة إليها في الأعلى. وتُعتبر المصادر الفردية التي تضم مجموعات المجتمع المدني من السكان الأصليين وعبر الوطن وخبراء إقليميين ومن البلد ومجموعات حقوق الانسان والمراقبة الانسانية بالإضافة إلى المعرفة والمنظور المحلي، مصادر حاسمة لصنع القرار في الأمم المتحدة بشأن مسؤولية الحماية.

كما يُعتبر مكتب المستشار الخاص لتجنب الإبادة آلية مركزية للتحذير المبكر لنظام الأمم المتحدة، إذ "تقدم النصيحة الملائمة للأمين العام، وعند الحاجة، إلى مجلس الأمن، حول الحالات التي تثير المخاوف". ويقوم مكتب المستشار الخاص لتجنب الإبادة بلعب دور مركزي للمعلومات والتحذير من الحالات المقلقة ويلتزم بعدد من أنشطة التدريب والتعليم والمفهوم والدفاع والتوعية العامة لرفع درجة الوعي العام والرسمي حول إشارات الإبادة المحتملة وكيفية تجنبها بفعالية.

الخطوات التالية

يسلط التقرير الضوء بوضوح على الحاجة إلى تطوير إضافي لمسؤولية الحماية مطالباً بإقامة حوار تفاعلي غير رسمي في الجمعية العامة في العام 2011 حول دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تطبيق المبدأ.

وفي خطوة تالية ملموسة، ناقش التقرير ضمّ مكتبي المستشار الخاص لتجنب الإبادة فرانسيس دينغ والمستشار الخاص المسؤول عن التطوير المفهومي والسياسي والمؤسساتي لمسؤولية الحماية ادوارد لوك. وإذ استشهد التقرير بما جاء في بيان الأمين العام حول تطبيق مسؤولية الحماية (A/63/677)، أشار إلى أنّ مكتباً مشتركاً "قد يحافظ على التدابير الموجودة ويعززها... مع إضافة القيمة إلى ذاته في ما يتعلق بتدابير جديدة للدفاع والتقييم ما بين القطاعات والسياسة المشتركة والتعلم التراكمي حول كيفية استباق الأزمات المتعلقة بمسؤولية الحماية وتجنبها والردّ عليها". سيتمّ تقديم اقتراحات للمكتب المشترك لاحقاً في العام 2010.

بالإضافة إلى ذلك، يشير إلى "التدابير الداخلية للإسراع في العملية وتنظيمها التي من خلالها تنظر الأمم المتحدة في ردّها" على حالات الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي. في هذه الحالات حيث تفشل الدول بشكل واضح في حماية سكانها، يطلب الأمين العام المستشارين الخاصين دينغ ولاك عقد "اجتماع للمساعدة الأساسية لوكلاء الأمين العام لتحديد مجموعة من خيارات السياسة المتعددة الأطراف سواء من الأمم المتحدة أو التدابير الإقليمية التي ينص عليها الفصل السابع لتجنب مثل هذه الجرائم وحماية الشعوب".

ويختتم التقرير في التشديد على أنه بينما "لا يقوم التحذير المبكر بانتاج الفعل المبكر... من المستبعد القيام بأي فعل مبكر من دون التحذير المبكر". على الفعل المبكر أن يكون مزوداً بمعلومات جيدة مع التشديد على الحاجة إلى تحذير مبكر متطور وقدرات تقييم.